إصدارات

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية

دولة الكويت - **سبتمبر 2021**

الحوكمة في البنوك الكويتية

Corporate Governance in Kuwaiti Banks

السلسلة 14 | العدد 1

محاور العدد:

- التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية.
- جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي.
- تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة خلال السنوات الأخيرة للبنوك الكويتية بشأن الحوكمة.

مقدمة

تُعتبر الحوكمة منهجًا إصلاحيًا وآلية عمل تهدف إلى ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز الاستقرار المالي، وهي مؤشر أساسي للإدارة السليمة ومدى توفر العدالة والنزاهة والشفافية. وتمثل الحوكمة الرشيدة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها جهود الإصلاح المالي والإداري. ورغم الاختلاف في نطاق تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة بين القطاعين العام والخاص، إلا أن تطبيقها لدى القطاع العام لا يمكن أن يكون بمعزل عن المطبّق لدى القطاع الخاص.

كما تعزز الحوكمة الرشيدة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإعطائه دور الريادة لتحقيق مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية.

في هذا العدد، نسلط الضوء بشكل محدد على الحوكمة في البنوك الكويتية.

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

تعريف حوكمة الشركات: هي الأساليب التي تدار بها الشركات من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف الشركة وأساليب تشغيلها والرقابة الذاتية على أنشطتها لحماية أصولها وممتلكاتها وحماية المساهمين (Stakeholders) وحقوق الأطراف المعنية (Shareholders) مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة.

وفي ضوء ما شهده العالم من تحولات، خاصة في دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ولأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في الحياة الاقتصادية، تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عن أن ضعف معايير الحوكمة والإخفاق في تطبيق الممارسات السليمة كان من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة، وبالتالي أصبح تطوير معايير الحوكمة مطلباً عالميًا ضمن معايير إصلاح القطاع المالي.

أهمية حوكمة الشركات:

- حماية الشركات من مخاطر عديدة، ومن أهمها مخاطر السمعة.
- سهولة الوصول إلى التمويل بتكلفة منخفضة.
- وجود علاقات ارتباط إيجابية قوية بين قواعد ونظم الحوكمة وسلامة النظم المالية التي تشكل عنصراً أساسياً في المفهوم الكلي للاستقرار المالي.

الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية)

هي إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة القوانين والنظم والسياسات والإجراءات التي تستهدف تحقيق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهات الحكومية بتحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارات العليا والإدارات التنفيذية في هذه الجهات، وذلك لتحقيق غرض المحافظة على المال العام الذي يُعتبر إحدى أدوات الدولة في القيام بوظائفها، بما في ذلك تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها استناداً إلى مجموعة المؤشرات لقياس الأداء في ضوء قوانين ونظم واضحة.

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

تتضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية المحاور التالية:

1. مجلس الإدارة
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح
3. الإدارة التنفيذية العليا
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نُظم وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف المعنية

الدور المنوط بمجلس الإدارة:

- ✓ وضع الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل والاضطلاع بكامل مسؤولياته تجاه البنك.
- ✓ التركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية.
- ✓ ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة.
- ✓ حماية حقوق صغار المساهمين.
- ✓ تطوير الثقة العامة في إدارة البنك.
- ✓ تجنب المخاطر غير المحسوبة وحماية المودعين والاستقرار المالي.
- ✓ تشكيل مجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ✓ وضع مبادئ نُظم وسياسة المكافآت وربطها بأداء البنك على المدى الطويل.
- ✓ تعزيز معايير الإفصاح والشفافية.
- ✓ تعزيز دور ومسؤوليات الإدارة التنفيذية.

جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

تضمن قانون بنك الكويت المركزي، رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، الأحكام الأساسية التي تشكل المحاور الأساسية لحوكمة البنك المركزي، على أن يكملها ما يضعه مجلس إدارة البنك من لوائح وقواعد لتنظيم أعمال البنك. كذلك تشكل القوانين والنظم الحكومية الأخرى ذات الصلة بأعمال البنك المركزي أطرًا تنظيمية تحدد جوانب أخرى من الأعمال ذات الصلة بالحوكمة في بنك الكويت المركزي في مجال التدقيق والرقابة المالية والإفصاح.

مهام ومسؤوليات الهيئة العليا للرقابة الشرعية

تتبع الهيئة العليا للرقابة الشرعية مباشرة لمجلس إدارة بنك الكويت المركزي. وتختص الهيئة بالمهام والاختصاصات التالية:

• إبداء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي فيما يُعرض عليها بشأن:

- شرعية المعاملات المالية التي تتم بين البنك المركزي وبين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مثل أدوات السياسة النقدية وإدارة السيولة.

- التعليمات الصادرة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

• اقتراح إرشادات شرعية عامة للمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

• اقتراح التعليمات والإرشادات المنظّمة لأعمال هيئات الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وحوكمة أنشطة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

• الموافقة المسبقة على المرشحين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

• البت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية الإسلامية، أو في حال عدم توصل تلك الهيئات لرأي شرعي محدد في مسألة معروضة عليها، والتي تحال إلى الهيئة العليا للرقابة الشرعية من مجالس إدارات تلك البنوك والمؤسسات المالية.

•إبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من المحاكم أو مراكز التحكيم بشأن قضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

•إبداء الرأي في أية أمور أخرى مرتبطة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي أو بشؤون الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي التي تُعرض عليها.

هذا، ويُمكن الاطلاع على التعليمات المشار إليها من خلال الرابط التالي :

https://www.cbk.gov.kw/ar/images/governance-islamic-banks -122719_v20_tcm11-122719.pdf

تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة خلال السنوات الأخيرة للبنوك الكويتية بشأن الحوكمة

في إطار مواكبة التطورات في معايير الرقابة المصرفية الدولية التي تستهدف تعزيز معايير الحوكمة في البنوك، قام بنك الكويت المركزي خلال السنوات الأخيرة بإصدار التعليمات التالية للبنوك الكويتية:

★ تعليمات بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية - يونيو 2012

في شهر يونيو من عام 2012 أصدر بنك الكويت المركزي مجموعة قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والتي استندت إلى ما نُشر عن لجنة بازل حول "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات" في أكتوبر من عام 2010، وكذلك المبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بشأن "نظم المكافآت"، والتوصيات الصادرة عن البنك الدولي في نفس العام.

★ تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية - ديسمبر 2016

قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2016/6/20 إصدار تعليمات بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" وذلك فيما يخص أعمال البنوك الإسلامية، لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخيّ 6/15 و 2003/6/19 في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية وتكون مكمّلة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو 2012.

★ تعليمات معدّلة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية - سبتمبر 2019

في إطار الجهود المستمرة لبنك الكويت المركزي في مجال مراجعة وتحديث ما يصدره من تعليمات وضوابط رقابية بما يتماشى مع تبني وتطبيق أفضل الممارسات في مجال العمل المصرفي والمالي، وفي إطار مراجعة تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو 2012 وذلك بغرض تحديثها في ضوء آخر ما صدر من معايير رقابية دولية في مجال الحوكمة السليمة، ومنها الورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن مبادئ الحوكمة السليمة للبنوك، وفي ضوء صدور قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 بما تضمنه من أحكام بشأن الحوكمة والتي تجيز للجهات الرقابية اشتراط وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابتها، فقد اعتمد مجلس

إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2019/9/10، إدخال تعديلات على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والتي تتمثل في إضافة الأعضاء المستقلين في تشكيل مجالس إدارات البنوك واللجان المنبثقة عن المجلس، والتأكيد على أهمية حوكمة إدارة المخاطر والدور المنوط بمجالس الإدارة، وإضافة محور بشأن حوكمة الالتزام في إطار إدارة المخاطر الكلية للبنك.

هذا، وقد استهدفت التعليمات من إضافة أعضاء مجالس الإدارة المستقلين في تشكيل مجالس الإدارة في البنوك ترسيخ مبدأ استقلالية أعضاء مجالس الإدارة الذي يُعد من أسس ممارسات الحوكمة السليمة، حيث تضمنت التعليمات المحدثة تعريفاً للعضو المستقل وتحديد شروط الاستقلالية وذلك تأكيداً لاتخاذ القرارات بتجرد وموضوعية لما هو في مصلحة البنك وعدم تعريضه للمخاطر والمحافظة على الثقة العامة في البنك وتعزيز الاستقرار المالي. كما تضمن التعديل أيضا ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء وبما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس، وهو الحد الأعلى المسموح به بموجب قانون الشركات. هذا، ويجوز بموجب هذه التعديلات ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين بداية من تاريخ 30 يونيو 2020، وعن أربعة أعضاء بداية من تاريخ 30 يونيو 2022، وذلك من أجل عدم إحداث طلب مفاجئ على الأعضاء المستقلين والسماح للبنوك بالتدرج في تطبيق هذا التعديل.

كذلك تضمن تحديث التعليمات التأكيد على إدارة المخاطر، وبشكل محدد ما يتعلق بالإطار العام لهذه الحوكمة وذلك من خلال تحديد مسؤوليات تنظيمية مُعرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر، إضافة إلى التأكيد على أهمية مواجهة مخاطر نُظُم أمن المعلومات والأمن السيبراني في ظل المخاطر المقترنة بالتطور المتسارع للتقنيات المستخدمة في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار إدارة المخاطر الكُلية، فقد شملت التعديلات إضافة وظيفة الالتزام وهي من المبادئ المهمة ضمن أطر الحوكمة السليمة في ضوء طبيعة وحساسية المخاطر الناجمة عن عدم التزام البنوك بالقوانين والنظم والتعليمات والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية والمخاطر المالية ومخاطر السمعة.

كما تم التأكيد من قبَل بنك الكويت المركزي على الأهمية الخاصة لحوكمة البنوك بالنسبة لكل بنك وللقطاع المصرفي، حيث تشكل الحوكمة الفعالة إحدى الركائز الأساسية لسلامة ممارسات العمل المصرفي، الأمر الذي يجعل من تطبيق الحوكمة الفعالة أحد المتطلبات الداعمة لتعزيز الاستقرار المالي، حيث إن القطاع المصرفي في دولة الكويت يشكل عصب النظام المالي.

ومن جانب آخر، أعلن البنك المركزي أنه في ضوء صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، فقد أصدر مجلس إدارة البنك قراراً بشأن ضوابط قيد شركات تبادل المعلومات الائتمانية التي يُرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني وفقاً للقانون المشار إليه، كما أصدر قراراً بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المرشحين لعضوية مجالس إدارة شركات المعلومات الائتمانية ومن يفوضهم مجلس إدارة الشركة من أعضائه أو من الغير للقيام بعمل معيّن أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة. كذلك تضمن القرار أيضاً الشروط الواجب توافرها فيمن يُعيّن رئيساً للجهاز التنفيذي في الشركة أو نوابه أو مساعديه.

ويُمكن الاطلاع على التعليمات المشار إليها من خلال الرابط التالي:

https://www.cbk.gov.kw/ar/images/governance-inst_v00_tcm11-144645.pdf

المصادر

• الورقة المقدّمة من بنك الكويت المركزي حول دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد (مؤتمر الحوكمة، الإطار التشريعي والمالي - دولة الكويت 2017).

البيانان الصحفيان الصادران عن بنك الكويت المركزي بشأن كل من:

• تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية - ديسمبر 2016.

https://www.cbk.gov.kw/ar/images/press-20dec2016-122718_v30_tcm11-122718.pdf

• تعليمات معدّلة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية - سبتمبر 2019.

https://www.cbk.gov.kw/ar/images/press-governance -10sep19-1_v00_tcm11-144643.pdf

معهد الدراسات المصرفية

INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
تلفون: 22901100 965+ - فاكس: 22466430 965+
البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw - www.kibs.edu.kw

ibs_kuwait IBSKuwait